آثار الفساد الإداري والمالي ومـــــدى تأثيره على النمو الاقتصادي (ليبيا – أنموذجًا)

د. عبد السّــلام محمد عبد السلام الكبار ـ المعهد العالي للعلوم والتقنية ـ ككلة

المقدمـــــــــــة:

إنَّ الفساد ليس ظاهرة محلية وإنَّما هو ظاهرة عالمية تختلف حدَّتها من بلد لآخر ومن مجتمع لآخر، وأشر أنواع الفساد ضررًا ذلك الذي يقع في الدول النامية ، وخاصةً تلك الدول التي تفتقر إلى وجود المنظمات غير الحكومية، وتلك التي لم تنضج فيها بعد مؤسسات المجتمع المدني، وأيضًا التي تكون فيها مثل هذه المؤسسات محظورة؛ لأنَّ هذه المنظمات والمؤسسات تساعد كثيرًا على كشف الآثار السلبية للفساد، كما هو الحال في الدول المتقدمة، فالفساد بكافة أشكاله ومظاهره يُشكِّل عقبةً في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويُعدُّ مُدمرًا لعملية التنمية، وتظهر انعكاساته بصور شتى منها :

1- يُؤثِّر في الفعاليات الاقتصادية جميعها بما في ذلك عدم انتظام الحقوق والواجبات المترتبة على المواطنين، وخاصةً فيما يتعلَّق بإيرادات الدولة من ضرائب ورسوم وخدمات، حيث تتراجع مستوياتها نتيجة لتفشي ظاهرة الرشا.

2- يُضعف ثقة المواطن بفعالية القانون والنظام العام، ممَّا يترتب عليه تشكيل منظومة أساسها الممارسات السلبية والمنافع الفردية.

3- يُعيد توزيع الدخل والثروة لصالح من يمتلك السلطة والجاه، والذين يثرون على نحو مستمر.

4- يُستخدم كوسيلةٍ لشراء الولاء السياسي للنظام الذي تتقاطع مصالحه مع مصالح مرتكبي الفساد وأنصارهم، والذين يتحولون إلى شركاء فعليين للنظام، وبذلك يحصل الاغتراب النفسي لشرائح عريضة من المجتمع، الأمر الذي يُؤدي إلى قلة الاكتراث واللامبالاة في جميع القضايا العامة للمجتمع.

5- يُشوه الهياكل والبنية الاقتصادية، إذ يحضر قيام مشاريع خدمية وذات ربح وفير وسريع على حساب المشاريع الإنتاجية التي تُشكِّل أساس التنمية المُستدامة.

مشكلة الدراســــــــــة:

يُؤدِّي الفساد إلى العديد من الانعكاسات على مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتنموية، كونه عملية سرقة لثروات الأمة وهو في الواقع سرقة لطموحات

المواطنين، وتطلعاتهم نحو مستقبل أفضل وتعليم أحسن ورعاية صحية أشمل، وقدرة أكبر للحصول على المسكن والطعام وغيرها من ضروريات الحياة، وتكمُن مشكلة الدراسة في اتساع الآثار السلبية التي يُخلِّفها الفساد في المجتمع من آثار اقتصادية، من حيث زيادة التكاليف، وطرد الاستثمار، وهدر الموارد، وتدنى القيم الوظيفية والأخلاقية، وانخفاض كفاءة الأجهزة الإدارية، وتسرب المال العام لتحقيق المصالح الشخصية التي تلحق ضررًا بالمشاريع التنموية.

أهمية الدراسة: تكمُن أهمية الدراسة في الآتي:

1- تزايد الاهتمام بدراسة موضوع الفساد، حيث أدركت دول العالم قاطبةً بِمَا في ذلك الهيئات الدولية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بضرورة دراسة ووضع الاستراتيجيات الملائمة لاحتوائه والسيطرة عليه.

2- معرفة أسباب ومظاهر وأشكال الفساد والآثار الناجمة عنه، والتعرُّف على الطرق المُستخدمة لمكافحته والوقاية منه.

3- معالجة انعكاسات الفساد على النمو الاقتصادي في ليبيا، والتعرُّف على العلاقة وطبيعتها بها.

أهداف الدراســـــــــة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرُّف على ماهية الفساد وأشكاله وأسبابه والآثار الناجمة عنه.
2. التعرُّف على ماهية التنمية الاقتصادية ونظرياتها ومعوقاتها.
3. التعرُّف على الاستراتيجيات والأساليب المُنصبة على مكافحة الفساد والوقاية منه.

منهجية الدراسة:

تقوم الدراسة في منهجها على الأسلوب الوصفي اعتمادًا على البيانات والمعلومات الرسمية، والمراجع العلمية والبحوث المتخصصة لمعرفة أسباب الفساد وآثاره وعلاجه.

مصـــــــادر الدراســـــــة:

تتمثَّل في المُقتنيات المكتبية وأهمها الكتب والمقالات والبحوث العلمية والرسائل الجامعية، ومواقع الإنترنيت المُتخصصة بقياس مُؤشرات الفساد.

المطلب الأول ـ الفســـاد الإداري والمالي المفهوم والأسباب وآثاره ووسائل مكافحته:

تعريف الفساد لغةً واصطلاحًا:

تعريف الفساد لغةً: عرَّفت معاجم اللغة العربية الفساد بأنَّه تحوُّل الشيء عن حالته الطبيعية إلى حالة مُتفسخة [1]، وجاء لفظ الفساد في نص اللغة العربية بأنَّه يعنى التلف والعطب أو القتل واغتصاب المال ظلمًا دون وجه حقٍ وهو العصيان لطاعة الله. [2]

ويُعرِّف معجم أكسفورد الإنجليزي الفساد بأنَّه انحراف أو تدمير للنزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة، وانعدام الضمير وضعف الوازع الديني عند الشخص ممَّا يجعله بنية صالحة لنمو الفساد. [3]

مفهوم الفساد اصطلاحًا بالرَّغم من عدم وجود إجماع على تعريف الفساد إلَّا أنَّه يحظى بموافقة الجميع، إلَّا أنَّ الفساد بصورةٍ عامةٍ هو إخراج الشيء من غايته والإخلال بالتوازن من خلال استخدام لغايات شخصية، ويتضمَّن الرشوة والابتزاز واستغلال النفوذ والمحسوبية والاحتيال والاختلاس واستغلال مال التعجيل، وهو المال الذي يُدفع للموظفين للتعجيل في النظر في أمرٍ خاصٍ يقع ضمن نطاق اختصاصهم لقضاء أمر معين. [4]

مفهوم الفساد الإداري: عرَّف البنك الدولي الفساد الإداري بأنَّه إساءة لاستعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، والذي ينتج عن قيام الموظف بقَبول أو طلب أو ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء، ويمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة. [5]

مداخل الفساد الإداري: للفساد الإداري ثلاثة مداخل، وهي:

1- المدخل التقليدي. وهو الناجم عن انحراف الأفراد عن النظام السائد والمعتمد في المؤسسات الحكومية ما يدفع الأفراد إلى ممارسة سلوكيات منحرفة.

2- المدخل الوظيفي. وهو القائم على أساس أنَّ الفساد هو مشكلة الانحراف عن قواعد العمل الرسمية المعتمدة.

3- المدخل بعد الوظيفي. عُرِّفَ الفساد الإداري على أنَّه كل ما يرتكبه الموظف العام، ويُعدُّ إخلالًا بواجبات وظيفته سواء أكان باعتباره مواطن عادي أو باعتباره موظفًا عامًا، ويمسُّ الوظيفة بشكلٍ مباشرٍ، طالما أنَّه يُؤثِّر بالسلب على مقتضيات وضيفته. [6]

أنواع الفساد: إنَّ الفساد مُتغير ومتطور باستمرار؛ ليواكب ما يحدث في العالم من تغيرٍ وتطورٍ في جميع المجالات المختلفة ومن أنواع الفساد.

أولًا - الفساد حسب درجة التنظيم: وينقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية حسب المعيار، وهي العرضي أو الصغير، والمنظم، والشامل.

1. الفساد العرضي: وهو الفساد الذي يُعبِّر عن سلوك الشخص أكثر من ممَّا يُعبِّر عن نظامٍ عامٍ بالإدارة، مثل الاختلاس، والمحسوبية، والمحاباة، وسرقة بعض المبالغ الصغيرة. (7)

2. الفساد المنظم: وهو النوع الذي ينتشر في الهيئات والمنظمات والإدارات المختلفة من خلال إجراءات، وترتيبات مسبقة ومحددة تعرف من خلالها مقدار الرشوة والية دفعها وكيفية إنهاء المعاملة.

3. الفساد الشامل : هو عبارة عن نهبٍ واسع النطاق للأموال والممتلكات الحكومية عن طريق الصفقات الوهمية، أو تسديد أثمان السلع بشكل صوري وتحويل الممتلكات العامة إلى مصالح خاصة بدعوى المصلحة العامة. (8)

ثانيًا - الفساد حسب انتماء الأفراد المنخرطين فيه:

1. **فساد القطاع العام** : وهو الفساد المستشري في الإدارات الحكومية وجميع الهيئات العمومية التي تتبعها، وهو من أكبر مُعوقات التنمية وفيه يتم استغلال المنصب العام لأغراض ومصالح شخصية. (9)

2. **فساد القطاع الخاص** : وهو استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على مجريات السياسة العامة للدولة، باستغلال كافة الوسائل المُمكنة من رشاوي وهدايا كل ذلك من أجل تحقيق مصلحة شخصية للحصول على تعاقدات وإعانات وإعفاء من الديون وإعفاء من الضريبة.

ثالثًا - الفساد من حيث الحجم، وينقسم إلى قسمين هما:

1 – الفساد الكبير: وهذا الفساد ينتشر في الدرجات الوظيفية العليا للإدارة، ويقوم بها كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق أهداف مادية أو اجتماعية، وهو من أخطر أنواع الفساد، حيث يُكلِّف الدولة مبالغ ماديةً ضخمةً (10). ويرتكب هذا الفعل رؤساء الدول والوزراء وكبار المسؤولين في الدولة، وذلك لضخامة الرشاوي المُقدمة للمسؤولين في المراتب العليا من خلال عمليات التوريد للسلع والمعدات المرتفعة الثمن وكذلك المعدات العسكرية. (11)

2 – الفساد الصغير: وهذا الفساد يتعلَّق بممارسات الفساد التي تستهدف منافع وعوائد مالية محددة في قيمتها. وينتشر هذا الفساد في المستويات الوظيفية الدنيا والمنخفضة وترتكب من قبل صغار الموظفين، كما وأنَّ المقابل المادي يكون بسيطًا إلى حدٍّ ما،

وتندرج هذه تحت بند الرشاوي الطواعية مثل تلك التي تقدم مقابل التعجيل في الحصول على تراخيص البناء مثلًا، أو تراخيص مزاولة النشاط في مهنة معينة، أو التغاضي عن تقديم وثائق معينة لإنجاز المعاملات.

الفساد من حيث الانتشار: ينقسم الفساد من حيث الانتشار إلى فساد محلي وفساد دولي.

أولًا ـ الفساد المحلي: وهو الفساد الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية، وضمن المناصب الصغيرة من الذين لا ارتباط لهم بخارج الحدود مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية.

ثانيًا ـ الفساد الدولي: هذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعًا عالميًا يُعبِّر حدود الدول، وحتى القارات ضمن ما يُطلق عليه (بالعولمة) بفتح الحدود والمعابر بين البلدان، وتحت مظلة ونطاق الاقتصاد الحر، حيث ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية يصعب الفصل بينهما، لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطيًّا يلفُّ كيانات واقتصاديات على مدى واسع ويُعتبر الأخطر نوعًا. (12)

المطلب الثاني ـ أسباب الفساد المالي والإداري:

تقف وراء شيوع ظاهرة الفساد الإداري والمالي عوامل مختلفة تتناسب في شدتها طرديًا مع تنامي هذه الظاهرة داخل الأجهزة الإدارية، وتقف وراء وجودها أسباب عديدة منها سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

أولًا-الأسباب السياسية للفساد : يُعدُّ الفساد الإداري والمالي ظاهرةً أخلاقيةً، وهي أيضًا مشكلة إدارية وسياسية وينتشر في المجتمعات التي تتصف بضعف الديمقراطية وحرية المشاركة في إدارة شؤونها العامة، وفي الدول التي تتسم حكوماتها بالاستبداد السياسي (الدكتاتورية)، فغياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية وضعف الحكومة وغياب عناصر الحكم الصالح، وضعف الدور الرقابي وانتشار ظاهرة الفساد وانعدام استقلال القضاء أو ضعفه أو عدم نزاهته، فوجود سلطة قضائية فعَّالة ونزيهة تأخذ دورها في إشاعة العدل والمساواة بين أفراد الشعب من حيث التعيينات في الوظائف الحكومة ليس استنادًا إلى الولاء للنظام وليس للخبرة والكفاءة. (13)

ثانيًا ـ الأسباب الاقتصاديـــــــــة : حيث إنَّ ضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسات الحكومية وعدم التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع وانخفاض الرواتب الأجور في ظل ارتفاع الأسعار وانتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة ومحدودية فرص التوظيف، وسوء التخطيط باستخدام الموارد، كل ذلك يؤدي إلى تشجيع ظاهرة انتشار منح الرشاوى للمسؤولين تتخطَّى القواعد والنظم الإجرائية والمسائلة، حيث إنَّ تشابك

الاختصاصات التنظيمية للوحدات الإدارية والإسراف في استخدام المال العام، كل هذه العوامل تسهم في انتشار الفساد الإداري والمالي، ناهيك عن التضخم في الجهاز الحكومي وهيمنة أجهزة الدولة على النشاط الاقتصادي، وحرص هذه الأجهزة على حماية النظام والإبقاء عليه.(14)

وتُعدُّ العوامل الاقتصادية هي أحد العوامل الرئيسية المُسببة للفساد الإداري، ويحدث الفساد عادة عندما ينعدم الشعور بالرقابة والمحاسبة، وعندما يحتكر موظف المنظمة العامة توزيع المزايا لتتم الاستفادة منها لاعتبارات خاصة.

ثالثًا - الأسباب الثقافيـــــــــة: إنَّ الولاء العائلي والقبلي أو الحزبي وارتفاع مستويات الجهل وقلة الوعي الثقافي وضعف الشعور الوطني، كل هذه العوامل مجتمعة تُؤدِّي إلى انتشار ظاهرة الفساد، كما أنَّ العادات والتقاليد الاجتماعية والعلاقات القبلية تُؤدِّي إلى انتشار هذه الظاهرة، مثل إعطاء الوظائف العامة لأقارب المسؤولين الكبار الذي يُؤدي بدوره إلى تحقيق مكاسب خاصة غير مشروعة على حساب المصلحة العامة، هذا إلى جانب الأعراف والتقاليد التي اكتسبها من خلال التنشئة الاجتماعية في المجتمع الذي يعيش فيه، حيث تلعب دورًا كبيرًا في دفع الموظف ليصبح الفساد جزء من سلوكه الإداري.

رابعًا - الأسباب الاجتماعيـــــــة : تُسهم بعض النظم الاجتماعية المتوارثة في الدول النامية في وجود أبواب لحدوث الفساد، وخاصة في الجهاز الإداري للدولة، حيث تنتشر عادات تقديم الهدايا لكبار الموظفين للحصول على موافقتهم غير القانونية، كما وأنَّ كفَّ البصر عن كشف الفساد أو ملاحظته يُؤدِّي إلى استمرار وصعوبة مكافحته؛ ليصبح مع مرور الوقت جزءا من ثقافة المجتمع في الدول الفقيرة، وخاصةً تلك التي تُرحِّب بالأموال غير المشروعة.(15)

المطلب الثالث - آثار الفساد المالي والإداري:

يُعدُّ الفساد الإداري ظاهرةً عالميةً تنتشر بصورةٍ سريعةٍ في مفاصل الدولة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتختلف درجة الانتشار تبعًا لتطور مؤسسات الدولة، حيث إنَّ هذا الانتشار يُعرقل خُطط وبرامج التنمية وسير الأداء الحكومي، ممَّا يُؤدِّى إلى عجز المؤسسات الحكومية على تنفيذ مشاريع الإعمار والتنمية.

أولًا - الجانب السياسي: يُؤدِّي انتشاره إلى تدمير العملية السياسية باعتباره العامل الأساسي الذي يحُول دون إقامة الديمقراطية التي تعمل على محاسبة النظام السياسي ومسألة السلطة القائمة؛ لأنَّ السلطة الفاسدة لن نجد من يُحاسبها، ممَّا يُؤدِّي إلى عرقلة

سير الأداء الحكومي وإضعافه، وإضعاف ثقة المجتمع بالنظام السياسي القائم، وبالتالي إضعاف شرعية الدولة.

ثانيًا - الجانب الاقتصادي: تتمثَّل آثار الفساد الإداري والمالي بالسياسات الاقتصادية الخاطئة وسوء توزيع الثروة والدخل، حيث تستفيد القلة على حساب الكثرة ويزداد الأغنياء غنىً على حساب أفراد المجتمع، وتنحرف الموارد من الخدمات الأساسية، حيث تتحوَّل إلى مدفوعات للفساد وتتدمر عملية التنمية الاقتصادية من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المتميزة في النظام السياسي.[16] حيث يُسهم الفساد في التقليل من فرص وحجم الاستثمار الأجنبي، وتدنِّى الاستثمار العام وإضعاف جودة البنية التحتية العامة، وذلك بسبب الرشاوي التي تحدُّ من الموارد المخصصة للاستثمار وبدوره يعرقل التنمية، ويحمل المجتمع أعباء مادية ضخمة ويؤدي إلى تدنِّى كفاءة الاقتصاد ويعرقل عملية التنمية وينشر التخلف، ممَّا يُؤدِّي إلى خسارة كبيرة للمال والجهد والوقت وتضييع فرص التقدم والنمو والازدهار للبلد [17]. كما يُؤدِّي انتشار الفساد إلى ارتفاع حجم التهرب الضريبي، وإلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وضعف مستوى الإنفاق العام على السلع والخدمات الضرورية للمواطن. [18]

الفساد الاجتماعي: الفساد المالي والإداري من الناحية الاجتماعية هو عبارة عن انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي، ويُعبِّر عن تفسُّخ منظومة القيم الاجتماعية وضعف المبادئ والقيم الأخلاقية العليا للمجتمع.

الآثار الاقتصادية الكلية للفساد الإداري والمالي: يُعدُّ الفساد من أكبر مُعوقات التنمية ويُعدُّ المسؤول الأول عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إضافة إلى أنَّه يُؤثِّر بشكل مباشر على العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية؛ نظرًا لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات لصالح الجماعات الأكثر قوة، ممَّن يحتكرون السلطة والنفوذ، ناهيك عمَّا يسببه الفاسدين من إضعاف لقيمة العملة الوطنية نتيجة الاستيلاء على أموال البنوك في قروض بدون ضمانات حقيقية، وتهريب الأموال إلى الخارج إلى غير ذلك من الآثار المختلفة [19]، منها:

1- آثار الفساد المالي والإداري على الاقتصاد القومي.
2- آثار الفساد على النمو الاقتصادي.
3- آثار الفساد على الإنفاق الحكومي.
4- آثار الفساد على سوق الصرف الأجنبي.

آثار الفساد الإداري والمالي على الاقتصاد القومي: يُسهم الفساد في تدنِّى كفاءة الاقتصاد العام، حيث إنَّه يحدُّ من الموارد المخصصة للاستثمار، ويسئ توجيهها كما يزيد من كلفتها وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية، ومن الآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك ما يلي :

1 - فيما يتعلَّق بتوزيع الدخل والثروة، حيث يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الثروة والدخل من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع، ممَّا يُسهم في استحواذهم على الجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية.

2 - تأثير الفساد على المستهلك والاقتصاد القومي، حيث يُصيب الفساد بشكلٍ مباشرٍ النواحي الاقتصادية والسياسية لأي بلد، كما أنَّ معدلات النمو الاقتصادي تتأثر بشكلٍ كبيرٍ بدرجات الفساد.

3 - للفساد الإداري والمالي أثر مباشر على حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي، حيث إنَّ الدول النامية دائمًا تسعى إلى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي بكل أشكاله، ممَّا يُسهم فيه هذا الاستثمار من نقل للمهارات والتكنولوجيا، إلَّا أنَّ الفساد يُسهم بشكلٍ مباشرٍ في إضعاف هذه التدفقات ويعطلها.

4- تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية، حيث يُسهم بشكلٍ فعَّال في عرقلة التنمية الاقتصادية، وإلى انهيار المجتمع وعدم إيمان المواطن بالدولة وحكومته، بالإضافة إلى خلق تفاوت طبقي في المجتمع.

5 - من أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على الفساد هو الزيادة المباشرة في التكاليف من خلال رفع الأسعار.

آثـــــار الفســـــاد على النمو الاقتصـــــادي : وفق النظريات الاقتصادية التقليدية فإنَّ الفساد أحد مسببات إعاقة النمو الاقتصادي من خلال استخلاص (الريع) الاستثماري بالفائض الاقتصادي، ممَّا يُؤثِّر سلبًا على النمو سواء بالنسبة لمنظمات المشروعات المحلية أو الأجنبية، وذلك نظرًا لوجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار يكون له أثار سلبية على النمو الاقتصادي، [20] ليس هذا فحسب وإنَّما الفساد يثبت أيضًا الاستثمار الأجنبي ويخفض الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الإنتاجية، والخدمات العامة وبرامج محاربة الفقر، كما أسهم الفساد في إضعاف سرعتها وإمكانية محاسبة الحكومات، وباختصار فالفساد هو المُعوَّق الأول للتنمية المستدامة، ومُعوَّق أول لتخفيض الفقر والأداء الحكومي الجيد، وهو لا يُؤثِّر على الفقراء بطريقةٍ مباشرةٍ وإنَّما من خلال تخفيض الموارد العامة ولا سيما المُستمدة من المساعدات الخارجية، ومن

خلال ما يمارسه المسؤولين المحليين الفاسدين تبقى البلاد الفقيرة فقيرةً ويعُوقها هؤلاء من أن تصبح غنيةً.

آثـــار الفســـــــاد على الإنفـــاق الحكومـــــي : ويترتب على الفساد وانتشاره في القطاع الحكومي أثره على تخفيض النفقات العامة، ممَّا يُؤدِّي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق وليس أقصى نفع ممكن منه، ويترتب على شيوع الفساد وانتشاره في مجتمع ما سوء تخصيص لموارد المجتمع العامة، لأنَّها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع، ومن ثم ستحظى الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية والأندية ووسائل الإعلام ونحو ذلك بإنفاق سخي، وفي مقابل ذلك سيتم إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المهمة، أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي أو الإنفاق على تحسين مستوى المناطق النائية، كما أنَّ تنفيذ المشروعات العامة والمناقصات سيتميز بدرجةٍ عاليةٍ من التميُّز، وعليه يتمُّ استيراد المواد الخام ومواد البناء والآلات ونحوها من بلاد أجنبية معينة، في حين قد لا تكون هذه السلع المستوردة من هذه البلاد جيدة وذات جدوى أو رخيصة مقارنة بغيرها من المصادر المتاحة.[21]

أثـــــر الفســـــــاد على سوق الصرف الأجنبـــــــي : من المتعارف عليه قيام الدولة بتحديد الصرف لعملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وتسعى هذه الدول إلى العمل على الثبات لعملتها لفترة معينة، وذلك حتى تتمكَّن من إجراء الإصلاحات الاقتصادية التي ترغب في تحقيقها، ولكن الممارسات الفاسدة في سوق الصرف الأجنبي يترتب عليها انقسام هذا السوق إلى سوقين: سوق يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي ويتميز هذا السوق بندرة الصرف الأجنبي مقارنة بالطلب عليه، وسوق غير رسمي يسوده سعر غير رسمي للصرف أعلى من السعر الرسمي (السوق السوداء) أو السوق الموازي، ويتميز هذا السوق بالحركة والنشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي، ويتم توجيه هذا النقد إلى تمويل أنشطة غير مخططة أو إلى تمويل أنشطة محضورة أساسًا أو غير مرغوب فيها من وجهة نظر المجتمع، مثال على ذلك أن يتم توجيه النقد الأجنبي الذي يتم تجميعه من السوق الرسمي إلى تمويل تجارة المخدرات أو السلع المهربة من الخارج أو إلى الكماليات المستوردة من الخارج ونحو ذلك كثير، ممَّا يُفضي في النهاية إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات، واستمراريته ورُبما عدم قدرة الدولة على سداد ديونها ولجوئها إلى الاقتراض من الخارج، وهذا ممَّا يجعلها

تعيش في دوامة القروض والتبعية ورهن الاقتصاد للدولة، وممَّا يترتب على ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد.

المطلب الرابع ـ آليات مكافحة الفساد المالي والإداري:

يُعدُّ الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة في المؤسسات الإدارية والمجتمع، وله آثاره المدمرة على عملية البناء والإعمار والتنمية، وهو عقبة في سبيل التطوُّر السليم والصحيح، لذلك تحرص كل النظم السياسية على وضع الخطط وتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لضبطه والتخفيف من حدة آثاره السلبية ومكافحته، وذلك بتكثيف كل الجهود سواء أكانت حكومية أو غير حكومية وكشف حالات الفساد وفضح المتلاعبين بالمال العام وملاحقة الفاسدين والمفسدين وإخضاعهم لحكم القانون. (22)

إنَّ تعقد ظاهرة الفساد الإداري والمالي وإمكانية تغلغلها في جوانب الحياة الإدارية ونتائجها السلبية قد وضعت آليات لمكافحتها واحتوائها، ومن ثم القضاء عليها ومنها:

1. الإصلاح الإداري بالتخلص من السلوك الإداري الفاسد وتحسين الإدارة العامة من خلال وضع نظام عادل للتعيين وتقييم أداء الموظفين وترقيتهم وزيادة مرتباتهم.
2. تفعيل دور المؤسسات الرقابية والتي لها الحق في الإشراف ومتابعة حالات الفساد الإداري والمالي، وتعزيز المسائلة والمحاسبة للأشخاص الذين يتولون المناصب العامة من خلال نظام قضائي مستقل ونزيه يُعزز بسيادة القانون. (23)
3. سن القوانين الواضحة وإنشاء مؤسسات وأجهزة تنفيذية، ورقابية عالية الكفاءة تساندها إدارة سياسية حازمة لمتابعة حالات الفساد الإداري والمالي. (24)
4. الإصلاح السياسي وذلك من خلال بناء نظام سياسي ديمقراطي يتسم بالحرية التنافسية، والقابلية على المحاسبة والالتزام بمحاربة الفساد.
5. الإصلاح الاجتماعي وذلك بزيادة وعي الناس بمخاطر الفساد، والتأكيد على دور الأسرة والمدرسة في غرس القيم الدينية والأخلاقية كالصدق والأمانة والإخلاص المهني وبناء الإنسان.

انعكاسات الفســـــاد الإداري والمالي: الفساد بكافة أنواعه وأشكاله ومظاهره يُشكِّل عقبة في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويُعدُّ مدمرًا لعملية التنمية وتظهر انعكاساته بصور عديدة منها. (25)

1. يؤثر على الفعاليات الاقتصادية جميعها بما في ذلك عدم انتظام الحقوق والواجبات المترتبة على المواطنين، وخاصةً فيما يتعلَّق بإيرادات الدولة من ضرائب ورسوم وخدمات وتراجع مستوياتها لتفشي ظاهرة الرشا.

2. يضعف ثقة المواطن بفعالية القانون والنظام العام، ممَّا يترتب عليه تشكيل منظومة قيمته أساسها الممارسات السلبية والمنافع الفردية.

3. يعيد توزيع الدخل والثروة لصالح من يمتلك السلطة والجاه والذين يثرون على نحو مستمر.

4. يستخدم كوسيلة لشراء الولاء السياسي للنظام وللأحزاب والكيانات، التي تتقاطع مصالحهم مع مصالح مرتكبي الفساد وأنصارهم والذين يتحولون إلى شركاء فعليين للنظام.

5. يشوه الهياكل والبنية الاقتصادية ويحفز على قيام مشاريع خدمية ذات ربح وفير، وسريع على حساب المشاريع الإنتاجية التي تُشكِّل أساس التنمية.

إجراءات الدولة في إصلاح الفساد الإداري والمالي: تحرص الدولة على إصلاح أوضاع الفساد الإداري والمالي في كافة مؤسساتها، الذي كان موجودًا في السابق وأصبح له أبعاد جديدة، وذلك بامتداده إلى الأفراد والمؤسسات الخاصة والحكومية، ويتمثل ذلك بتكثيف جميع الجهود سواء أكانت حكومي أو غير حكومية لكشف كل المتلاعبين بالمال العام، وإيجاد بعض الحلول والمعالجات الضرورية للحدِّ من هذه الظاهرة، والخروج بنتائج إيجابية تُسهم في الحد من ظاهرة الفساد وإصلاح المجتمع وتقدمه، ممَّا يُسهم في تسريع عملية التنمية بجوانبها المختلفة، وهذا يتطلَّب عمليات الإصلاح ووضع المتطلبات الأساسية وهي:

1- أن تشمل عملية الإصلاح كافة المؤسسات الحكومية من خلال تطوير هياكلها، وتحديث أساليب العمل بها.

2- لا بدَّ من وجود شعور وطني بالإصلاح، يتعهد الجميع بموجبه العمل من خلال وضع آليات ملائمة لمحاربة الفساد بكل أنواعه وأشكاله.

3- تحفيز مؤسسات الدولة للاتجاه نحو الإصلاح ومواجهة الصعوبات التي تواجه عملية الإصلاح.

4- تطبيق القوانين والعقوبات على مرتكبي الفساد من موظفي الدولة، والقطاع الخاص بدون استثناء.

5- توحيد النشاط التعاقدي للدولة في دائرة متخصصة يحدُّ بشكلٍ كبيرٍ من ظاهرة الفساد الإداري والمالي والالتزام بالإجراءات القانونية عند عملية التعاقد.

6- تعيين القيادات الإدارية العليا على أسس علمية موضوعية، وليس قائمًا على القرابة والمحسوبية. (26)

النتائج والتوصيات:

أولًا- النتائـــج:

أغلب الدول التي تعاني من نزاعات وتصدع في بعض آليات الحكم هي البلدان التي يستشري فيها الفساد على نطاق واسع، فضعف مؤسسات الدولة يُسهم في خروج الفساد عن السيطرة ومن ثم تهدر موارد الدولة، ومن نتائج أعمال الفاسدين في الحكومات انتشار الفقر والبطالة، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهي عوامل تساعد وتُسهم في انتشار الفساد وتغذيته، كذلك ضعف الأجور وغياب مفهوم المحاسبة والمسائلة العامة للمسؤولين، ولاسيما إذا ما اتسعت دائرة الصلاحيات وحرية التصرف بدون ضوابط واضحة، ومتابعة فعَّالة من الجهات الرقابية.

ثانيًا- التوصيات:

1. غـــرس الوازع الديني لدى الأفراد من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وإقامة الندوات المتعددة من خلال تسليط الضوء على هذا الأداء المستشري في المجتمع، وأيضًا عواقبه في الدنيا والآخرة وتبيان آثاره السيئة اقتصاديًّا واجتماعيًّا على الفرد والمجتمع.
2. تفعيل أجهزة المسائلة وإعطائها الصلاحيات اللازمة مع إشراك أصحاب الأعمال العامة فيها، ومعاقبة كل مَن يُثبت إدانته بالعقوبات الفورية والمناسبة.
3. العمل على توفير قدر من الشفافية في القوانين والتنظيمات المختلفة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، وفي الجانب القضائي والإداري للحدِّ من انتشار ظاهرة الفساد.
4. عمل دراسات حول أسباب الفساد وخصوصًا الفساد الدولي، والتركيز على الفساد المحلي لما له من أهمية من خلال تقديم الحلول المناسبة والتي تتماشى مع الشريعة الإسلامية.

الهوامـــــــش :

1. عماد صلاح عبد الرازق، الفساد والإصلاح، اتحاد الكتاب العرب، دمشق،2003م.
2. عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (بحوث ومناقشات) مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت 2004م.
3. سالم مجمد ع ص13بود، ظاهرة الفساد الإداري والمالي، مدخل استراتيجية للمكافحة، دار العلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الأخرى، بغداد، 2011م.
4. ابن علي، الفساد وأشكاله وأسبابه ودوافعه وآثاره واستراتيجيات الحد من تناميه (مجلة دراسات استراتيجية، 2005 جامعة دمشق العدد 16 ص9.
5. نجم عبود نجم. أخلاقيات الإدارة في عالم متغير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2006م.
6. بلال أمين زين الدين، ظاهرة الفساد الإدارية في الدول العربية، التشريع المقارن، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية مصر /2009م.
7. بلال أمين زين الدين، ظاهرة الفساد الإداري في الدول النامية والتشريع المقارن، ط1، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي 2009م.
8. إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م.
9. عبد القادر الشيخي، أخلاقيات الوظيفة العامة، ط1، الأردن، دار مجدلاوي، 1999م.
10. هنادي على صاحب، بحث بعنوان، مفهوم الفساد المالي والإداري ومدى تأثيره على النشاط الاقتصادي،2018م.
11. مصطفى كامل السيد، العوامل والآثار السياسية للفساد، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية) بيروت 2004م.
12. مروان محي الدين، أثر الفساد في النمو الاقتصادي، ورقة علمية مقدمة في المؤتمر العلمي حول المحاسبة ومتطلبات القرن الواحد والعشرين، بيروت،1988م.
13. حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر،2008م.
14. ميخائيل جونسون، فساد الإدارة والإبداع في الإصلاح، ترجمة، عبد الحكيم أحمد الخزامي، الدار الأكاديمية للعلوم، القاهرة،2009م.
15. جورج العبد، العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات في الدورة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004م.
16. محمود عبد الفضيل، الفساد وتداعياته، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999م.
17. عطا الله خليل، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي (تجربة الأردن) ورقة عمل مقدمة في ندوة المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي في تونس 14-18مايو2007م.
18. عبد الله بن جاسن الجابري، روبرت، السيطرة علة الفساد، ترجمة الدكتور على حسين حجاج، مراجعة فاروق جزار، دار النشر عنمان، الأردن.
19. عبد الله بن حاسن الجابري، مورد، الفساد الاقتصادي، أنواعه، أسبابه، أثاره، 1988م.
20. جورج العبد، العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004م.
21. بلال خلف السكرانه، الفساد الإداري، دار الوائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط2011م.
22. 19. جورج العبد، مصدر سبق ذكره،
23. حسن أبو حمود، الفساد وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، 2002م.
24. د عادل عامر، 2018/7/4م، مجلة دنيا الوطن.